المحاضرة التاسعة

مظاهر اختلاف اللهجات العربية (تابع)

٢-الاختلافات اللهجية على المستوى الصرفي

إنَّ الخلاف بين اللهجات العربية في المظهر الصرفي يُعدُّ امتدادًا للخلاف في أصواتها، وكثيرًا ما كان الخلاف في بنية بعض الكلمات العربية ناشئًا عن الصفات الصوتية المختلفة بين اللهجات العربية، ولهذا نجد بين المظهرين تداخلًا كبيرًا يصعب معه وضع الحدود الفاصلة بينهما إذ إنَّ كثيرًا من الموضوعات التي يدور حولها الصرف إنما تنبني على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثر المتبادل بين الحروف حيث تتألف ويتصل بعضها ببعض.

وذلك لا يتعارض مع أنَّ اللغة العربية لغة تحليلية متصرفة تتغير معاني كلماتها بتغير أبنيتها فتقول: عِلْم: للدلالة على المصدر. وعَلِم: للدلالة على الفعل الماضي. وعَلَّم: للدلالة على تعدي الفعل. واعلم: للدلالة على الأمر ... إلخ.

وسأعرض أمثلة لما وقع من خلاف بين اللهجات العربية في المظهر الصرفي أو بعبارة أدق لتلك الكلمات التي رُويَت لنا بوزنين فأكثر وترجع في اختلاف صيغها إلى اختلاف اللهجات. وسأذكرها على النحو الآتي:

أ- ما يتعلق بتصريف الأسماء:

١- اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين

اختلفت اللهجات العربية في صياغه اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين سواء اليائي نحو: باع، وخاط ، وكال. أصله: بيع ، خيط ، وكيل. أو الواوي نحو: قال ، وصان ، وقاد أصله: قول ، وصون ، وقود. اختلفت في صياغة اسم المفعول منه على النحو الآتي: أهل الحجاز وأكثر العرب يعلونه[1] بالحذف وهو المشهور فيقولون: مَبِيع ، مَخِيط ، مَكِيل ، مَصُون ، مَقُول ، مَقُود فيكون وزنه في هذه اللهجة عند سيبويه: اليائي على مَفِعْل، والواوي على مَفُعْل؛ لأنه يرى أن المحذوف هو واو مَفْعُول نُقِلَت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين والواو فحذفت الواو ، أما الضمة في الواو فهي على الأصل، وأما الكسرة في اليائي فهي منقلبة عن ضمة لتناسب الياء.

في هذه اللهجة عند الأخفش واليائي على مَفِعل والواوي على مَفُول إذ يرى أنَّ المحذوف هو عين مَفْعُول نُقِلَت حركة العين إلى الفاء فالتقى ساكنان: العين والواو فحذف العين. والضمة في الواوي هي المنقولة من العين، أما الكسرة في اليائي فهي منقلبة عن ضمة لتناسب الياء ثم تُحذَف الياء فتأتي الواو ساكنة قبلها كسرة فتقلب ياء، وفي ذلك إطالة عند الأخفش.

أما بنو تميم فيتمون اسم المفعول من الثلاثي المعتل بالياء طردًا، وبالواو شذوذًا عند بعضهم لثقل توالي الواوين.

قال ابن جني: ((فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي يُتمون مفعولًا من اليائي فيقولون: مخيوط ومكيول، وقال:

قد كان قومُك يزعمونك سيِّدًا وإخالُ أنك سيد معيون

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

([1]) الإعلال: تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، ويقابله التصحيح: وهو إبقاء حرف العلة على ما كان عليه دون تغييره أو تبديله.

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رذاذٍ عليه الدَجْن مغيوم

وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولًا منها على أصله، وإن كان أثقل منه من الياء، وذلك قول بعضهم: ثوب مَصْوُون وفرس مَقْوُود ، ورجل مَعْوُود من مرضه ، وأنشدوا فيه والمسك من عنبره مَدْوُوف)).

٢- اسم المفعول من رَضِيَ

روي اسم المفعول من رضي الواوي اللام مصححًا في لهجة أهل الحجاز، ومعلًا عند غيرهم. وقال الفراء في قوله تعالى ((وكان عند ربه مَرْضيًا)) ولو أتت: مَرْضُوًّا كان صوابًا أيضًا؛ لأن أصلها الواو، ألا ترى أنَّ الرضوان بالواو، والذين قالوا مَرْضيًّا بنوه على رَضين، ومرضُوّ لغة أهل الحجاز)) جاء في اللسان: رضيتُ الشيء وأرتضيتُه فهو مَرْضِيٌّ، وقالوا: مرضُوٌّا فجاؤوا على الأصل.

١- تأنيث سكران

رُويَ في مؤنث الصفات المنتهية بألف ونون زائدتين كـ: سكران ثلاث صور، وهي: سَكِرَة، وسَكْرَى، وسكرانة، ونسبت الأخيرة لبني أسد مما يدل على أنَّ الصورتين السابقتين لغيرها من اللهجات العربية. والاختلاف في هذه الصيغ يُنبئ عن اختلاف اللهجات في قياس اشتقاق المؤنث من سكران.

فبنو أسد اختاروا الطريقة المشهورة في تأنيث الصفات والأسماء في العربية فقاسوا عليها الصفة المنتهية بألف ونون زائدتين فقالوا: سكرانة –أي بزيادة تاء التأنيث على الصفة– ونُسِبَت لبني أسد أيضًا: غضبانة وملآنة.

أما اللهجة التي قالت سَكْرَى في مؤنث سكران فقد اختارت الصيغة المشهورة في النعوت للمؤنث، قال ابن سيده: ((إنَّ النعوت للمؤنث تأتي إما بالفتح وإما بالضم، فالمفتوح مثل: سَكْرَى، وعَطْشَى، والمضموم مثل: أُنْثَى، وحُبْلَى)).

أما من أنَّثَ سكران على سَكِرة فقد ظفر بفائدتين:

إحداهما: اختصار الصيغة بحذف الزيادة الألف والنون وإثبات تاء التأنيث للدلالة على صفة الأنوثة.

والأخرى: تجنّب بهذه الصيغة الالتباس الذي في صيغة فَعْلَى؛ لأنها تقع في المؤنث والجمع نحو: أَسْرَى جمع أسير، ويقال في جمع سكران: سَكْرَى وسُكَارى[٢].

ب–ما يتعلق بتصريف الأفعال:

١– بين فَعَل وأَفْعَل[٣]:

من مظاهر الخلاف بين اللهجات العربية في تصريف الأفعال تلك الكلمات التي رُويت لنا بوزنين: أحدهما: على فَعَل، والآخر: على أَفْعَل دون أن يكون بينهما اختلاف في المعنى أو التعدية واللزوم وغير ذلك من أغراض الزيادة وتغير الأوزان.

(٢) الأمثلة على ذلك كثيرة راجع للتوسع كتاب النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، لعبد الله البركاتي.
(٣) قد ألَّف في هذه الظاهرة كثير من اللغويين كأبي حاتم السجستاني والأصمعي والزجاج وغيرهم.

ومن أمثلة ذلك: فَتَن وأَفْتَن بمعنى واحد وكلاهما متعدٍ، جاء في اللسان: ((وأهل الحجاز يقولون: فَتَنَتْه المرأة إذا ولَّهته وأحبها، وأهل نجد يقولون: أَفْتَنَتْه، قال أعشى همدان – فجاء باللغتين:

لئِن فتنتني لَهْيَ بالأمس أَفْتَنَتْ سعيدًا فأمسى قد قلى كلَّ مُسْلِمِ))

فهي عند الحجازيين فَعَل ومضارعها يَفْعُل، وعند أهل نجد أفعَل ومضارعها يَفْعِل. وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره مما تكلمت به العرب من فعلت وأفعلت، وطعن في الأبيات التي قالتها العرب وأكثر أهل العلم على خلافه. قال سيبويه: ((وقد يجيء فَعَلْت وأَفْعَلت المعنى فيهما واحد، إلا أنَّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فعلت، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أَفْعَلَت)) . ومن ذلك أيضًا: حَزَنَه وأحزَنَه، فحَزَنَه لهجة قريش وأَحْزَنَه لهجة تميم.

وقد تأتي الكلمة بثلاثة أوزان مختلفة والمعنى واحد وجميعها متعدية، وهي: فَعَل، أَفْعَل، فَعَّل، في نحو: جَنَبَه الشيءَ اذا نحَّاه عنه. جاء في اللسان: ((ويقال: جَنَبْتُهُ الشرَّ وأَجْنَبْتُه و جَنَّبْتُه، بمعنى واحد قال الفراء والزجاج)). وبرجوعنا إلى الفراء وجدنا (فَعَل) حجازية ، و (أفعَل ، وفَعَّل) نجدية ، إذ يقول في تفسير الآية من سورة إبراهيم ((واجنبني وبنيَّ أن نعبد الأصنام)) أهل الحجاز يقولون: جَنَبني –و هي خفيفة – وأهل نجد يقولون : اجنبني شرَّه وجنِّبني شرَّه)).

وقد تنعكس الحالة فتأتي بعض الكلمات على وزن (فَعَل) في لهجة تميم على حين تأتي في لهجة عامة العرب على (أَفْعَل) ، ومن ذلك: جَبَرَه وأَجْبَرَه وجُبُورًا، وأجبره: بمعنى أكرهه. جاء في اللسان: ((جبر الرجل على الأمر يجبُرُه جبرًا وجُبُورًا وأجبره: أكرهه، والأخير أعلى. وقال اللحياني: جبره لغة تميم وحدها، قال : وعامة العرب يقولون: أَجْبَرَه)).

٢- بين التعدي واللزوم:

نقصد به تلك الأفعال التي رُويت عن بعض اللهجات متعدية بنفسها في حين رُويت عن لهجات أخرى لازمة أو متعدية بغيرها، ومن ذلك ما جاء في اللسان[٤] : ((وقال بعضهم: هداه اللهُ الطريقَ، وهي لغة أهل الحجاز وهداه للطريق، وإلى الطريق هدايةً، وهداه يَهدِيه هداية: إذا دلَّه على الطريق. وهديته الطريقَ والبيت هدايةً أي: عرَّفته، لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هديته إلى الطريق وإلى الدار، حكاها الأخفش)).

ومن المعروف أنَّ التعدي إلى مفعول واحد يكون بحكم اللازم بالنسبة إلى المتعدي إلى مفعولين. فتعدي (هدى) في لهجة أهل الحجاز إلى مفعولين بنفسه على حين يتعدى في لهجة غيرهم إلى مفعول واحد فقط؛ ولذلك عدوه إلى المفعول الثاني بحرف الجر. وقد نقل ابن منظور عن ابن بري كلامًا يفهم منه أن القياس المستقل أو تغير معنى (هدى) عند كل فريق هو المعوَّل عليه في هذا الاختلاف. وقال ابن بري: ((يقال : هديته الطريق بمعنى عرَّفته فيتعدى إلى مفعولين، ويقال : هديته إلى الطريق وللطريق على معنى أرشدته إليها فيعدى بحرف الجر كأرشدته)). ومن المعروف أنَّ اللازم يتعدى إذا ضُمِّن معنى المتعدي وعكسه.

ومن الأمثلة أيضًا (كال[٥]، ووزن[٦]) إذا جاءت في لهجة الحجاز متعدية وفي لهجة غيرهم لازمة.

---

(٤) قال الفيومي: ((هديتُه الطريقَ... هذه لغة الحجاز، ولغةُ غيرهم يتعدى بالحرف فيقال: هديتُه إلى الطريق...)). المصباح المنير (٦٣٦).

(٥) قال الفيومي: ((كلتُ زيدًا الطعامَ... يتعدى إلى مفعولين، وتدخل اللام على المفعول الأول فيقال: كلتُ له الطعامَ...)). المصباح المنير (٥٤٦).

(٦) قال الفيومي: ((وزنتُ الشيءَ لزيد... ووزنتُ زيدًا حقَّهُ لغةٌ مثل: كلتُ زيدًا، وكلتُ لزيد)). المصباح المنير (٦٥٨).

٣-الخلاف في اختيار الباب لبعض الأفعال:

إنَّ مجيء بعض الأفعال على غير باب واختلاف تصريفها هو نتيجة اختلاف اللهجات العربية في اختيار الباب لمثل هذه الأفعال وإخراجها بمقتضاه. وقد يخضع هذا الاختيار لأسباب صوتية أو القياس الخاص لهذه اللهجة أو تلك ومن ثم تحدث المخالفة عند تصريف هذه الأفعال لإفادة الزمان التي يرى ابن جني أنها واجبة، ويكثر مجيء بعض الأفعال على أكثر من باب في الأفعال الثلاثية؛ لخفتها وكثرة تصرف العرب فيها .

ومن الأمثلة على ذلك أنَّ الحجازيين جاؤوا بالفعل (فرغ) على باب (نَصَرَ) فقالوا: فَرَغَ يفرُغ فُرُوغًا، في حين جاءت به تميم على باب (فَرِح) فقالوا فَرِغَ يَفرَغُ فَرَاغًا[٧].

٤- الأجوف بين التصحيح والإعلال:

صحَّح الحجازيون عين الماضي والمضارع الواوية و اليائية فقالوا: صَيِدَ يَصْيَدُ[٨] ، وعَوِر يَعْوَر، في حين أعلها غيرهم من العرب. جاء في العين: ((أهل الحجاز يثبتون الياء والواو نحو: صَيِدَ وعَوِرَ، وغيرهم يقول: صَادَ يَصادُ، وعارَ يعارُ...)) .

٣- الاختلافات اللهجية على المستوى النحوي:

من مظاهر الخلاف بين اللهجات العربية المظهر النحوي والإعرابي (التراكيب) الذي يُعوَّل عليه في تفسير العلاقات بين عناصر الجملة العربية، ويربط بين أجزائها، والذي يُعد مرادفًا للبنية

(٧) الأمثلة على ذلك كثيرة راجع كتاب اللهجات العربية في التراث، لأحمد علم الدين الجندي.
(٨) الأصيد: هو الذي يرفع رأسه كِبرًا أو الذي لا يستطيع الالتفات من وراء.

في التعبير عن المعاني، فإذا كانت البنية تهدي إلى معنى الكلمة في نفسها قبل التركيب فإنَّ الإعراب يهدي إلى أحوالها بعد التركيب ويكشف عن علاقتها بغيرها وعلاقة غيرها بها.

فحدث الخلاف بين اللهجات العربية في عمل بعض الأدوات النحوية وإعراب بعض الكلمات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- إعمال (ما) عمل ليس:

اعمل الحجازيون أداة النفي (ما) عمل (ليس) في الجملة الاسمية في بعض المواضع فرفعوا بها الاسم اسمًا لها ونصبوا بها الخبر خبرًا لها أما التميميون فلا يعملونها في شيء. فأهل الحجاز يقولون: ما زيدٌ منطلقًا، وتميم تقول: ما زيدٌ منطلقٌ. ولإعمال أهل الحجاز (ما) عمل (ليس) سميت (ما) بـ (ما) الحجازية .

٢- خبر ليس إذا اقترن بـ (إلَّا):

أهل الحجاز ينصبون الخبر في قولهم: ليس الطيبُ إلَّا المسكَ. وتميم ترفع هذا الخبر حملًا لـ(ليس) على (ما) النافية، فتقول: ليس الطيبُ إلا المسكُ.

٣- الخلاف في الاستثناء المنقطع:

أهل الحجاز على خلاف بني تميم في حركة الاستثناء الذي يطلق عليه الاستثناء المنقطع، وهو الذي يكون في المستثنى من غير المستثنى منه، فلا يكون الاستثناء حينئذٍ متصلًا وتكون إلا بمعنى لكن. فأهل الحجاز يقولون مثلًا: ما في الدار أحدٌ إلا سيارةً، وبنو تميم يقولون: ما في الدار أحدٌ إلا سيارةٌ.

٤-إلزام المثنى والأسماء الستة الألف:

هي لهجة بني الحارث بن كعب، إذا يُلزمون المثنى الألف دائمًا، رفعًا ونصبًا وجرًا، وكما يُلزمون الأسماء الستة. فيقولون: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك –بالألف– في حالة الرفع والنصب والجر. وقد وردت شواهد كثيرة على هذه اللهجة منها المثل المشهور: مُرغمٌ[٩] أخاك لا بَطَلٌ، والأصل: أخوك لأنه نائب فاعل لاسم المفعول: مُرغَم ، العامل عمل فعله المبني للمجهول.

ووُجِّهَت قراءة من قرأ (إنَّ هذانِ لساحران) بتشديد (إنَّ) ورفع (هذان) بأنَّ ذلك على لغة بني الحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائمًا، فهم يقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان .

٥- مطابقة الفعل و الفاعل أو نائبه:

المشهور في العربية أنَّ الفعل المتقدم على فاعله لا يطابقه تثنيةً وجمعًا وإنما هو مفرد على كل حال، وتحصل المطابقة في التذكير والتأنيث وذلك نحو: قال الرجل، قال الرجلان، قال الرجال، قالت هند، قالت الهندان، قالت الهندات، إلا أنَّ بعض العرب طابقت بين الفعل وفاعله في التثنية والجمع تشبيهًا بالمطابقة في التأنيث والتذكير، وقد أطلق عليها النحاة لهجة أكلوني البراغيث[١٠]، وتنسب إلى أزد شنوءة وبني الحارث بن كعب وطيِّىء...وغيرهم. فهم يقولون: يضربان الزيدان، ويضربون الزيدون، ويضربن الهندات.

وقد أطلق ابن مالك عليها تسمية (لغة يتعاقبون) بناءً على الحديث النبوي المعبِّر عنها. وقد وردت شواهد متنوعة على هذه اللهجة، ومن ذلك الحديث المشهور ((يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)) فقال: (يتعاقبون) بدلًا من يتعاقب فيكم، في اللهجة التي هي أشيع. وبقي أثر

(٩) في رواية: مُكْرَهٌ مكان مرغم. مجمع الأمثال (٢/٣٧٤).
(١٠) بدلًا من أكلتني البراغيثُ.

هذه اللهجة ممتدًا حتى عصرنا الحاضر في اللهجات الدارجة فتسمع من يقول: ظلموني الناس ، وجاؤوا الطلاب .... إلخ.

- الاختلافات اللهجية على المستوى الدلالي:

أعني بذلك اختلاف القبائل العربية في دلالة طائفة من الألفاظ التي تدور على ألسنتها وتحاورها، واختلافها في مواد تلك الألفاظ وذلك بأن تكون إحدى القبائل قد استعملت تلك اللفظة نفسها بدلالة أخرى غير تلك الدلالة.

إنَّ دلالة الكلمة تعني معناها الذي تدل عليه. يقول إبراهيم أنيس: ((كل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية، تستقل عمَّا يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية)).

فالهدف الأساسي من الكلام الدلالة على المعنى والوصول إلى الفهم والإفهام، وهنا تكمن خطورة الخلاف بين اللهجات العربية في المظهر الدلالي إذ تنفلق الأفهام وتختلف المعاني وتتغير المقاصد، فهذا عربيٌّ يؤمر بالجلوس بكلمة هي في لهجته بمعنى القفز، وفي لهجة مَن أمره بمعنى الجلوس، فيقفز من جبل كان عليه فيَهْلك، وذلك عندما قال له ملك حمير: ثب ونحو هذا مما نجده في المعجمات العربية .

ولعلَّ السر في اختلاف اللهجات العربية في المظهر الدلالي هو قابليتها التطور المستمر، ومن ثم اختلاف مسيرة هذا التطور في بيئة لغوية دون أخرى خاصة إذا كثر متحدثوها، واتسعت مناطق انتشارها، وتقادم العهد عليها، وقل الاتصال بين أهلها مما يحدُّ من تعهدهم لها بالنظر والمقارنة بين لهجاتها.

فتتطور دلالة بعض الكلمات في لهجة دون أخرى بحسب استعمال تلك الألفاظ في هذه اللهجة أو تلك أو بحسب احتياجات كل لهجة إلى التعبير عن معانٍ جديدة أو تجديد بعض الألفاظ، وإذا كان في هذا العمل خطورة على اللهجات منفردة فإنَّ فيه مصلحة[١١] للغة العربية (الموحدة) بشكل عام، إذ نجم عنه الترادف، والمشترك و التضاد، مما وسَّع فيها أضرب القول والتعبير وأكسبها ثروةً من المفردات عُدَّت من ميزتها، وما كان ذلك ليحدث لولا توحيد لهجاتها الذي أسهم فيه عوامل كثيرة.

ولولا ذلك لسلكت كلُّ لهجة في تطورها طريقًا يخالف غيرها ثم لا تلبث أن تستحيل إلى لغات مختلفة، ولكان الخلاف بين اللهجات العربية في المظهر الدلالي وبالًا عليها.

فالخلاصة أنَّ الترادف والاشتراك والأضداد نجمت بسبب اختلاف اللهجات العربية أو بعبارة أدق إنَّ اللهجات العربية من أسباب نشوئها. وهذا عرض موجز نمثل به لذلك.

أ- الاشتراك اللفظي:

وهو اللفظ الواحد الدال على أكثر من معنى، ويُعدُّ اختلاف اللهجات العربية من أهم أسبابه.

ومن أمثلة المشترك في اللهجات العربية:

١- الأَلْفَت في كلام قيس: الأحمق، والأَلْفَت في كلام تميم: الأعسر.

٢- السليط عند عامة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دُهن السمسم.

٣- الهِجْرِس عند أهل الحجاز: القرد، وعند بني تميم: الثعلب.

---

(١١) وبعض الباحثين يرى خلاف ذلك.

فهذا الخلاف في المعنى اللفظ بين اللهجات العربية قد يكون مادة للغة الأدبية الموحدة يصنع منه شاعرها محسنات لفظية فيكرر مثلا لفظ الأَلْفَت قاصدًا به في المرة الأولى الأحمق كما هو في لهجة قيس، وفي المرة الثانية الأعسر كما هو في لهجة تميم، ويُعِينُ السياق على تعيين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد.

ب- الأضداد:

التضاد هو أن يستعمل اللفظ للدلالة على الشيء وضدَّه وهو نوع المشترك اللفظي، فكل تضاد مشترك لفظي، وليس العكس. ويُعَدُّ اختلاف اللهجات العربية من أسباب نشوئه.

ومن أمثلته:

١- السُّدفة: الظلمة عند بني تميم، والضوء عند قيس.

٢- السامِد: اللاهي في كلام أهل اليمن، وفي كلام طيِّىء: الحزين.

٣- لمقته بمعنى كتبته عند بني عُقَيل، وبمعنى محوته عند سائر قيس.

٤- القرء هو الطهر عند أهل الحجاز، والحيض عند أهل العراق.

ت – الترادف:

هو الألفاظ الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، بحيث ينوب أحدها عن الآخر في تأدية المعنى نفسه. وللهجات العربية دور في نشوء الترادف، فانتقال كثير من مفردات اللهجات العربية إلى لهجة قريش بفعل طول الاحتكاك بينهما أدى إلى نشوء ذلك، وقد أشار عدد من الباحثين إلى أثر اللهجات وظهور الترادف ومن أمثلته:

١- السكين لهجة عامة العرب ، والمُديَة لهجة قبيلة دوس.

٢- القمح لهجة شامية، والحنطة: لهجة كوفية، والبُرّ لهجة حجازية.

وأخيرًا لابُدَّ الإشارة إلى أنَّ بعض الباحثين ذكر أنَّ الاختلاف على الصعيد الدَّلالي قليل؛ لأنَّ القاعدة العامة أنَّ دلالات الألفاظ والتعابير مشتركة عامة في اللهجات العربية كلها، وأما التمايزات والاختلافات اليسيرة التي أشَرتُ إلى بعضها فلا تنهض حدًّا فاصلًا بين لهجة وأخرى.